

جدول (١٧): الدين المحلي للحكومة العامة<sup>١/</sup>  
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

	بيان ربع سنوي				بيان سنوي				
	ديسمبر-١٥*	سبتمبر-١٥*	مارس-١٥	ديسمبر-١٤	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢	يونيو-١١
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	٢,١٩٩,٥٨٩	٢,١٠٩,٦٥٠	١,٨٧٦,٥٠٢	١,٧٨٥,٤٧٤	١,٩٦٣,١٢٥	١,٥٩٧,٨٧٠	١,٣٦٣,٦٨٦	١,٠٨٧,٩٤٥	٨٨٩,٠٤٥
دين أجهزة الموازنة العامة المجمع	١,٩٨٤,٤٥٥	١,٨٩٤,٥١٦	١,٦٦١,٣٦٩	١,٥٧٠,٣٤١	١,٧٤٧,٩٩٢	١,٣٩٥,٧٦٢	١,١٦٤,٠٤٦	٨٩٩,٠٣٠	٧١٠,٨٣٩
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٢,٣٦٨,٤٥٥	٢,٢٤٨,٧٥٠	١,٩٩٨,٢٠٠	١,٨٩٥,١٨٧	٢,٠٨٤,٧٤٨	١,٦٩٩,٩٤٦	١,٤٤٤,٣٧٠	١,١٥٥,٣١٢	٩٦٧,٢٩٠
يطرح منه: إقتراض أجهزة الموازنة من بنك الإستثمار القومي <sup>٢/</sup>	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يطرح منه: أوراق مالية لدى بنك الإستثمار القومي	٨,١٩٥	٥,٨٠٣	١٠,٧٣٢	٧,٠٦٤	٦,٩٥٢	٨,٧٤٤	١٢,٢٥٦	١٣,٨٦٠	١٥,٥٢٧
يطرح منه: أوراق مالية لدى صناديق التأمين	٨٥,٨٦٥	٧٩,٣٢٦	٧١,١١٧	٦٨,٨٢٥	٧٤,٨٢٢	٦٠,٥١١	٤٧,٣٣٦	٣٦,٦٦٩	٣٤,٥٥٣
يطرح منه: سندات صناديق التأمين <sup>٣/</sup>	٢٨٩,٤٩٠	٢٦٨,٦٥٥	٢٥٤,٥٣٢	٢٤٨,٠٣٢	٢٥٤,٥٣٢	٢٣٣,٧٠٤	٢١٩,٥٠٧	٢٠٤,٠٢٨	٢٠٤,٠٢٨
يطرح منه: تسهيلات من صناديق التأمين <sup>٣/</sup>	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٩٢٥	٤٥٠	١,٢٢٥	١,٢٢٥	١,٧٢٥	٢,٣٤٣
دين بنك الإستثمار القومي المجمع	٢١٥,١٣٤	٢١٥,١٣٤	٢١٥,١٣٣	٢١٥,١٣٣	٢١٥,١٣٣	٢٠٢,١٠٨	١٩٩,٦٤٠	١٨٨,٩١٥	١٧٨,٢٠٦
إجمالي الدين المحلي لبنك الإستثمار القومي	٢٨٩,١٣٩	٢٨٩,١٣٩	٢٨٩,١٣٨	٢٨٩,١٣٨	٢٨٩,١٣٨	٢٦٨,٨٥٠	٢٦٨,٣٨٨	٢٥٣,٦٧٩	٢٤٠,٨٥١
إقتراض بنك الإستثمار من صناديق التأمين الإجتماعي	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٦٦,٧٤٢	٦٨,٧٤٨	٦٤,٧٦٤	٦٢,٦٤٥
شهادات الإستثمار	١١٥,٩٤٩	١١٥,٩٤٩	١١٥,٩٤٩	١١٥,٩٤٩	١١٥,٩٤٩	١١٤,٦٧٧	١٠٩,٤٠٢	١٠٥,٩٠٩	١٠٣,٣٨٢
ودائع صندوق توفير البريد	٩٧,٣٧٨	٩٧,٣٧٨	٩٧,٣٧٧	٩٧,٣٧٧	٩٧,٣٧٧	٨٥,٩٤٨	٨٦,٣٨٢	٧٨,٨٥٢	٧١,٩٧٨
أخرى	١,٨٠٧	١,٨٠٧	١,٨٠٧	١,٨٠٧	١,٨٠٧	١,٤٨٣	٣,٨٥٦	٤,١٥٤	٢,٨٤٦
يطرح منه: إقتراض بنك الإستثمار من صناديق التأمين الإجتماعي <sup>٤/</sup>	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٦٦,٧٤٢	٦٨,٧٤٨	٦٤,٧٦٤	٦٢,٦٤٥
ودائع الحكومة العامة	٢٦٨,٤٣٤	٢٦٣,٥٣٣	٢٣٢,٩١٣	٢١٧,٥٤٥	٢٣١,٠٠٤	١٧٢,٦٧٨	١٩١,٣٩٥	١٧٣,٢٩٢	١٦٦,٥٢٧
أجهزة الموازنة	٢٤٨,٢٩٨	٢٤٤,٤٠٣	٢١٧,٥٤٢	٢٠٣,٣٥٤	٢١٨,٥٦٠	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٣٠	١٦٤,٧٨٨	١٥٩,١٧٨
بنك الإستثمار القومي	٦,٧٠٦	٣,٣٧٢	٢,٥١٠	٢,١٤٣	١,٤٠٢	١,٧٢٩	١,٧٩٢	٢,٦٥٠	٢,٦٧٢
صناديق التأمين الإجتماعي <sup>٤/</sup>	١٣,٤٣٠	١٥,٧٥٨	١٢,٨٦١	١٢,٠٤٨	١١,٠٤٢	٩,٤٦٤	٦,٣٧٣	٥,٨٥٤	٤,٦٧٧
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	١,٩٣١,١٥٥	١,٨٤٦,١١٧	١,٦٤٣,٥٨٩	١,٥٦٧,٩٢٩	١,٧٣٢,١٢١	١,٤٢٥,١٩٢	١,١٧٢,٢٩١	٩١٤,٦٥٣	٧٢٢,٥١٨
<b>ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) /٥/</b>									
إجمالي دين الحكومة العامة	%٧٩.٤	%٧٦.١	%٧٧.٢	%٧٣.٥	%٨٠.٨	%٧٦.٠	%٧٤.٠	%٦٥.٧	%٦٤.٨
صافي دين الحكومة العامة	%٦٩.٧	%٦٦.٦	%٦٧.٦	%٦٤.٥	%٧١.٣	%٦٧.٨	%٦٣.٦	%٥٥.٢	%٥٢.٧

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزي المصري

\* بيان مبدئي، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعي بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة.  
٢/ في ضوء ما تنسم به السياسة المالية الجديدة بالشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزنة العامة لصناديق التأمينات (الذي تم إقتراضه من خلال بنك الإستثمار القومي) كدين مباشر على الخزنة العامة للصناديق ، وذلك في ١ يوليو ٢٠٠٦ . وقد قابل ذلك إصدار سنتين على الخزنة العامة للصناديق بقيمة الدين ١٩٧.٧٢٥ مليار جنيه، وبالإضافة إلى ذلك تم إصدار سند ثالث في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بقيمة ٧٤.٥ مليون جنيه لصالح الصناديق. كما تم إصدار سند رابع في ٢٠٠٨/٦/٣٠ بمبلغ ١.١ مليار جنيه ، بالإضافة إلى سند خامس صدر في ٢٠٠٩/٦/٣٠ بمبلغ ٢.٣ مليار جنيه . كما تم إصدار سند سادس بمبلغ ٩٨٨.٨ مليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى سند سابع بمبلغ ١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١ . ومن الجدير بالذكر أنه تم مؤخراً إصدار سندات إجمالي مبلغ ١٥.٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٢ . كما تم إصدار سند جديد في نهاية يونيو ٢٠١٣ بقيمة ١٤.٢ مليار جنيه. وتم إصدار سند آخر في نهاية يونيو ٢٠١٤ بقيمة ١٤.٣ مليار جنيه وذلك لسداد جزء من المديونية التاريخية المستحقة على وزارة المالية لصناديق التأمينات الإجتماعية.

٣/ ودائع صناديق التأمين التي تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة العامة والتي تم معالجتها كجزء من المطلوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.

٤/ تم استبعاد ودائع الصناديق التي تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة بداية من يونيو ٢٠٠٦.

٥/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادي للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي ساعدت نتائجه في تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمي. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٢٨٣٣.٤ مليار جنيه في ضوء الأداء الفعلي لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥.